الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إنـــهـــاء مـــلـــفـــات الـــتـــدويـــل

ان تأجيل الاحتكام الى قواعد التداول السلمي للسلطة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتحويل التدابير التي أنشأها الانقلاب الأخير عام ١٩٦٨ الى نظام دائم يقوم على الدكتاتورية والرعب كان من أكثر العوامل تدميراً لفرص الارتقاء السياسي نحو النضج وبلورة أنماط السلوك المؤسسي المعاصر، بل ان ذلك التأجيل قاد الى تردي الثقافة الاجتماعية واستفحال أمراض التفكير العنصري الطائفي في فهم التاريخ والعالم والحاضر والمستقبل، ويبدو ان الطفرة النفطية في السبعينيات وانعكاسها الفوري في رخاء العائلة العراقية قادت الى استنساخ صعود النازية في العراق، وفي نفس الفترة ساعدت زيادة الموارد النفطية في إيران الى تقويض النظام السياسي جذرياً هناك ونجاح الثورة التي قطعت إيران عن تحالفاتها السابقة ومصادر الدعم الستراتيجي لها على المستوى الدولي.

احمد ابريهي علي ❖

الجزء الأول

لقد فاجأت إيـران العالم والمنطقة بسياستها المتشددة، بعد الثورة، تجاه الغرب، وأساليب تعاطيها مع القضية الفلسطينية، وإعلامها الديني والسياسي، ولقد بالغت في شعارات العداء للولايات المتحدة الأمريكية ما دفع ألأخيرة وحلفاءها الى التصدي لها بعد تجريدها من الدعم العسكري الـذي كانت تحظى بـه أيـام الشاه، وأصبح واضحا إن إيران ستنقطع عنها إمـدادات السلاح وإن الدول الكبرى تريد تحجيمها.

في تلك الأوضـاع الملتبسة اندلعت الحرب العراقية ألإيرانية، وكان رد فعل المجتمع الدولي يتسم بالبرود والتريث، وبسبب اعتماد البلدين على السلاح المستورد أصبح من الممكن التحكم في مجريات الحرب ومسارها وما تنتهي إليه على النحو المعروف، لقد انحطت قيمة الإنسان في حرب الثمان سنوات الى مستويات سحيقة وكان يجري مسلسل سفك الدماء والتدمير الحضـاري في سياق من التـواطؤ الإقليمي والدولي وأجواء من الصخب الإعلامي والتضليل ليس لها مثيل، وكانت الحرب قد ضيعت على البلدين ربع قرن من فرص التنمية إضافة على مآسيها الإنسانية وأهوالها.

بعد انتهاء الحرب مع إيـران تغيرت سياسة الـولايات المتحدة ألأمريكية تجاه العراق وبدأت تضغط لتحجيم قدراتـه العسكرية، وأثـارت قضية أسلحة الدمار الشامل ومخـاوف من مسعاه لامتلاك قدرات نووية.

وكان العراق مدينا بحوالي ٨٢ مليار دولار نهاية عام ١٩٨٨ واشتد ضغط الدائنين بينما استمرت أسعار النفط عند مستويات منخفضة بدأتها منذ عام ١٩٨٦، ولم تبادر دول الخليج بشطب ديونها التي كانت مساعدات في سياق التحالف العربي ألأمريكي ضد ايران، كما شعرت الحكومة العراقية بالاحباط والفشل عندما أدركت إن الحرب أريد منها مجرد الضغط على إيران لاسقاط الثـورة، أو تغيير مسارها أو حتى إضعافها بإيقاف تطورها الاقتصادي، دون ترجيح مكانة العراق، وبالفعل لم يعترف للعراق بأية مكاسب ستراتيجية رغم حجم الخسائر البشرية والمادية، إضافة على توتره بصراع مكشوف مع إيران ليس من السهل إدارته بعد تفكك التحالف المساند للحرب وتحول دوله إلى مواقف أخرى.

وكانت الحرب مع إيران قد جعلت العراق محوراً لثنائيات قومية وطائفية، أسهمت في تكريسها ثقافة التعبئة الحربية التي روجـت، دون تحـفظ، لأنسـاق فكرية تميز بين البشر لأسباب دينية وقومية، وتتهم الاخر الديني واللغوي بالدونية والشر، وبدأت تسري آثارها التدميرية في نسيج المجتمع العراقي.

لاشك ان الحـدود مع الكويت، بذاتها، لم تكن محسومة تماما من وجهة نظر الدولـتين على خلفية القـول بتبعية الكويت لولاية البصرة أيام العثمانيين، رغم انه لم يتخذ الصيغة الرسمية إلا نادراً وربما في مناسبتين متباعدتين.

في خضم تلك ألأوضاع حدثت المفاجأة صباح يوم ١٩٩٠/٨/٢ عندما إتضح إن الجيش العراقي قد إحتل الكويت وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن الدولي قراره ٦٦٠ الذي ادان ألأحتلال، وأمر العراق بألأنسحاب الفوري دون قيد او شـرط وحـل المسـائل المعلقة بالتفاوض، ولم يصدر هذا القرار تحت الفصل السابع.

عنـدما تـأكد ضعـف إيـران أواخـر الثمانينيات أصبح من الممكن، في نظر الغـرب وحلفائهم في المنطقة، إلغاء الدور العراقي بضرب قوته العسكرية وإيقاف نموه وكأنه مجرد فقرة تسوية في ميزان القوى ما دفع إلى التشدد في معاملته، وقد أسهم تاريخ السياسة في تغذية هذا المنحى الإقليمي والدولي الخطير، والـذي يهدد مقومات الدولة العراقية في الصميم.

وتـواطأ ساسة العراق مع أطروحات تؤكد جزئية العـراق من نطاق اكبر وايـديـولـوجـيـات تـلـغي المستقبل السياسي للعراق وتسمى تمجيد الهوية الوطنية وشرعية الـدولـة العراقية قطرية وشعوبية، وقد تضافرت سلبيات السياسة الإيرانية مع المحاور العربية والـرؤى المتـوارثـة على التعامل مع العراق وكأنه منطقة صراع على النفوذ بين إيـران والـدول العربية (مجتمعة) وتقسيم شعبه على وفق تلك التصورات الإجرامية.

يـوم ٦/آب/١٩٩٠ صدر القـرار ٦٦١ عن مجلس الامن الدولي تحت الفصل السابع والذي فرض الحصار الشامل وأسس لتدويل الشأن العراقي بذريعة عدم تنفيذ العراق للقرار ٦٦٠.

وفي ١٩٩٠/١١/٢٩ صدر القرار ٦٧٨، وهو الحادي عشر تحت الفصل السابع منذ غـزو الكويت، وبموجبه أعطى مجلس الأمـن فرصة أخـيرة للعراق حتى ١٥/كانون الثاني/١٩٩١ لتنفيذ القـرارات السابقة ومنها الانسحاب غير المشروط في القرار ٦٦٠، وبخلافه سيكون للـدول الأعضـاء الحـق في استخدام التدابير الضرورية لتنفيذه، وهذا بمثابة التخويل القانوني بحرب الخليج.

حصل الرئيس بوش الأب على تخويل من الكونغرس يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٩١ للهجوم الجـوي على الأهـداف العسكرية العراقية في العراق والكويت، وأعطى مهلة نهائية للعراق حتى ظهر يوم ٢٣/ شباط للاذعان التام وعندما رفض العراق باشرت قوات التحالف العربي – الـدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، شن الحرب البرية، ودخل الحلفاء مدينة الكويت في ٢٦/ شباط ومن ثم أعلـن الرئيس بوش وقف إطلاق النار من جانب واحد يبدأ يوم ٢٧/شباط بعد ١٠٠ ساعة من بدء الحرب البرية.

وصدر القـرار٦٨٦ في ٢ آذار ١٩٩١ الذي ألـزم العراق بإيقاف النار تجاه قـوات الحلـفاء وقبـول كافة قـرارات مجلس الأمن السابقة وإطـلاق سراح المـواطنـين الكـويـتـيين والمحتجزين الآخـريـن، والـبـدء بـإعـادة الممتلكات الكويتية وتعويض أضـرار الحرب، وتـعـيـين قـادة عسـكريـين للالتقاء بنظرائهم من الحلفاء لترتيب تفاصيل وقف رسمي و دائم لإطلاق النار.

ووافق العراق على كافة قرارات مجلس الأمن في ٣ آذار ١٩٩١، وتلك الموافقة من جملة شروط الوقف الرسمي لإطلاق النار الذي أكده القرار ٦٨٧ في ٣ نيسان ١٩٩١، الذي أقام الوقف الرسمي لإطلاق النار وقائمة من المتطلبات بعيدة الأمد على العراق الوفاء بها.

ومن الجدير بالذكر عندما وقعت المذابح في ربيع ١٩٩١، في الجنوب والشمال، كانـت قـوات الحـلـفاء مـوجـودة على أجـزاء من العراق، وجـاء رد فعل دول التـحـالف فـاتـراً وبـعـد فـوات الأوان، وعندما صدر قرار الإدانة رقم ٦٨٨ في ٥/نيسان/١٩٩١، لم يكن تحت الفصل السـابع، وأحـيـطـت عـمـلـيـات الإبـادة بمؤامرة صمت عربية ودولـية يندى لها الجبين، واستمر نهج عدم الاكتراث الأخلاقي بمذابح وماسي العراق إلى هذا اليوم.

أكد القرار ٦٨٧ سيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه، وأشار الى محضر اجـتـمـاع موقع بـين حكومتي العراق والكويت عام ١٩٦٣ يعترف باستقلال دولة الكويت وسيادتها ضمن الحدود التي بينتها مذكرة صادرة من رئيس وزراء العراق الى حاكم الكويت في ٢١ تموز من عام ١٩٣٢.

وتضمن الـقـرار ٦٨٧، تشكيل لجنة لترسـيم الحـدود ووضـع المراقبين وتحديد المنطقة منزوعة السلاح بين الكويت والعراق، وقرر إجراء التفتيش على أسلحة الـدمـار الشامل العراقية بجميع الأنـواع والـصـواريخ بعيدة المدى، وتشكيل لجنة لإدارة تعويضات أضرار الحرب وصندوق لاستلام المبالغ المخصصة لها، والى جانب ذلك أكد إلزام العراق بالمديونية الدولية التي ترتبت عليه ايام الحرب مع إيران.

تطورت عمليات التفتيش على الأسلحة العراقية ونزعها الى آلية توليد لمشكلات دائمة بين العراق والـولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، واشترط القرار ٧١٥ مراقبة دائمة للمؤسسات العراقية ذات العـلاقـة والـتـي يمكنها تطوير أسلحة ممنوعة، واتهم العراق مراراً بإخفاء معلومات او التصريح بوجود مواقع لم يعلن عنها من قبل.

وفي الواقع لم تبق لدى العراق أسلحة ذات أهمية يخفيها ولكن الدعاية المبالغ بـهـا عـن صـنـاعـة الـسـلاح، والمنحى الاستعراضي الـذي درج عليه أيـام الحرب العراقية الإيرانية، كانت سبباً في المبالغة بتقدير إمكاناته العسكرية الخفية، وان تلك المبالغة استخدمت ذريعة ضده فيما بعد.

وفي سنوات الحصار نفت الحكومة العراقية رسميا" حيازتها لأسلحة ممنوعة ولكنها أيضـاً كانت تحبذ الإيحاء الى الأوساط المؤيدة لها بأن لديها ما تخفيه لرفع معنويات وحماس الجهات المساندة لها في البلاد العربية.

كما ان مناطق حظر الطيران التي استندت الى القرار ٦٨٨ والذي لم يكن تحت الفصل السابع، وتحليق طائرات الحلفاء المستمر في الأجـواء العراقية كانت سبباً لنزاع دائم، وإضافة على مناطق حظر الطيران حذرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها العراق من تحريك قواته البرية صوب كردستان، وصوب الحدود مع الكويت.

وحدثت مجابهات بين العراق ولجنتي وكالة الطاقة الذرية IAEA ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتفتيش على الأسلحة الكيماوية والبايولوجية والـصـواريـخ بـعـيـدة المـدى UNSCOM وذلـك عـامـي ١٩٩١ و١٩٩٢ عـدت خرقا" لشـروط وقف إطلاق النار ولكن لم تحدث مصادمات عسكرية بسببها.

وفي نيسان من عام ١٩٩٢ انتخب لأول مرة برلمان في كردستان، وفي آب من نفس العام فرضت منطقة حظر الطيران في الجنوب، لقد شمل الحصار، أيضاً، النقل الجوي من والى العراق، وعدت محـاولات العراق لفك الحصار الجوي خرقاً موضوعياً لشروط وقف إطلاق النار.

وحدثت مشاحنات حول دخول قوات عراقية في المنطقة المنزوعة السلاح لاسترجاع أسلحة عراقية دون إذن الجهة المختصة من الأمم المتحدة، وكان العراق ممتعضاً من ترسيم الحدود، اذ أدخلت مخافر حدودية وآبار نفط وجزء من نطاق الموانئ العراقية ضمن الكويت.

في ١٣/كـانـون الـثـاني/١٩٩٣ شنت الـولايـات المتحدة والحلـفاء ضربات جوية باستخدام نحو ١١٠ طائرات حـربـيـة عـلـى ثـمـانـيـة مـن مـواقـع الصواريخ في منطقة حظر الطيران الجنوبية، ولقد ساهمت فرنسا إضافة على بريطانيا في تلك الضربات وربما السعودية أيضاً.

وبعدها سمح العراق لـلأمم المتحدة باستخدام طائراتها الخـاصـة، الذي كان قد منعها في مناورة لكسر الحصار الجوي، وابلغ انه لم يحرك قواته نحو المنطقة المنزوعة السلاح تجاه الكويت ولكنه استمر رسمياً يعارض حظر الطيران.

واتـهـمت الحـكـومـة العـراقـيـة أيضاً بتعاونها مع الإرهـاب ومحاولتها اغتيال بوش الأب في الكويت، وعلى أثرها قصفت الـولايات المتحدة دائرة المخابرات بصواريخ توما هوك وذلك في حـزيـــران/١٩٩٣ أي في السنة الأولى للرئيس كلنتون.

في تشـرين الأول/١٩٩٤ تحركت قوات عراقية بحجم كبير الى الجنوب واقتربت من حدود الكويت واستعدت الـولايـات المتحدة بمسـاندة بريطانيا وفرنسـا لـلـرد عـلـى الـعـراق وصدر قرار ٩٤٩ تحت الفصل السابع يدعو العراق الى سحب قواته، ونظراً لنجاح الولايات المتحدة في الحشد الدولي ضد العراق تراجع والمح حتى الى إمكانية الاعتراف بالكويت.

لقد امتعضت الولايات المتحدة من تحرك الجيش العراقي الى الشمال عام ١٩٩٦ على اثر الانشقاق في كردستان وأنذرته بالانسحاب وشنت حملات قصف جوي ووسعت منطقة حظر الطـيران في الجنوب الى خط العرض ٣٣.

وأكـد الرئيس كلنتون انـه لا يسمح بتصدير النفط وفق قرار مجلس الأمن الـذي اتـخـذه عـام ١٩٩٥، بعد مطالبة من العراق، ما لم يتخل عن سياساته السـابـقـة ويـقـصـد بـذلـك التحركات العسكرية ومقـاومـة طـيران الحلفاء وسواها.

في ٢٣/شباط من عام ١٩٩٨ وقعت اتفاقية بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة تتضمن ان يؤكد العراق قبوله لكافة قرارات الأمم المتحدة، والسماح الفوري وغير المشروط لفرق التفتيش بدخول كافة الأماكن بما فيها ثمانية مـواقـع رئاسية، وتضمنت الاتفاقية فقرات مجاملة مثل، تحترم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سيادة العراق ووحدة أراضيه ومراعاة أمنه الوطني وكرامته.. ولكن التوتر استمر وتزايد حشد الـقـوات الأمـريـكـيـة في الخليج وأسهمت بريطانيا وأعلنت دول أخرى استعدادها لخوض حرب ضد العراق وذكر وزير الدفاع الأمريكي ان مجموع الدول التي أعلنت ذلك الاستعداد وصل الى ٢٥ دولة.

ولكن فيما بعد امر الرئيس كلنتون بخفض القوات في الخليج لانها تضعف جاهزيتها وتربك الأوضـاع الداخلية لدول المنطقة.

وأعـادت الـولايـات المتحدة توسيع قواتها في الخليج أواخر عام ١٩٩٨ وشنت هجمات جوية على العراق.

صدر قـانـون تحرير العـراق في ٣١ تشـرين الأول عـام ١٩٩٨ بتوقيع الرئيس بـل كلنتون وصـوت لـه في مجلس العموم ٣٦٠ في مقابل ٣٨، وأقر في مجلس الشيوخ بالإجماع.

واسـتـنـد الـقـانـون الى ان الـعـراق وللسـنـوات ١٩٨٠ – ١٩٩٨ انتهك القانون الـدولي جوهريا" ولم يمتثل لالتزاماته بموجب ما اتفق عليه بعد حرب الخليج وأهمل قـرارات مجلس الأمن الدولي.

وفي الشهر الأخير من عام ١٩٩٨ أجاز الرئيس كلنتون عملية ثعلب الصحراء وهي حملة قصف جوي للعراق لأربعة أيام متتالية، وكانت الذريعة الأساسية للقانون اتهام العراق بإخفائه أسلحة دمار شامل وانه سوف ينتج المزيد من الأسلحة ويستعيد قوته العسكرية، وقد نص القانون بأن غرضه اعتماد برنامج لدعم الانتقال الى عـراق ديمقراطي، وذكر نصاً تغيير النظام Regime change ، وقد ألزم القانون الرئيس الأمريكي بتسمية جهات مؤهلة لتلقي المساعدة، وان تكون أساساً تزاول المعارضة لنظام الحكم القائم آنذاك وبين القانون سياسة الولايات المتحدة بعد التغيير والتي قوامها تقديم مساعدات إنسـانـيـة فـوريـة وكـبـيـرة للشعب العراقي، ومساعدة الأحزاب والحركات العراقية للانتقال للديمقراطية، وأيضاً عقد اجتماع للدائنين من اجل تطوير استجابة متـعـددة الأطـراف لمعالجة الديون التي ترتبت على العراق في عهد نظام صدام حسين.

ويذكر ان الرئيس جـورج بوش الابن وبعد عشرة أيام فقط من توليه الحكم امر مساعديه سراً بـاتـخـاذ التدابير لتـغـيـيـر الـنـظـام في الـعـراق، ويمكن القول ان الأجـواء كانت مهيأة جداً في الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحرب على العراق ومعارضة هذه السياسة كانت هامشية في الكونغرس والإدارة العليا.

بعد انهيار النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ أدارت الـولايـات المتحدة الأمريكيـة العـراق، مع دور ثانوي لبريطانيا في أوضاع تتسم بفوضى شاملة وفي أيـار/٢٠٠٣ صدر القرار رقم ١٤٨٣ تحت الفصل السابع، الذي أكد فاعلية جميع القـرارات السابقة المتعلقة بالعراق والكويت والمتخذة تحت الفصل السابع.

ومع الإقـرار بسيادة العـراق ووحدة أراضـيـه، وحـق الشعب العـراقي في اخـتـيـار نظامـه السـيـاسـي، أعـتـرف بالأمر الواقع للاحتلال وألزم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بصفتيهما دولتي الاحتلال، بالقوانين الدولية ذات الصلة في توفير الأمـن والاستقرار للشعب العراقي، والعمل على استعادة العراقيين لحكم بلدهم في أسرع وقت ومن خـلال حكومة تمثيلية، وأضفى القرار المشروعية على سلطة الائتلاف المؤقتة، وبـين بأنها تـدار من أمريكا وبريطانيا وتعمل كل الدول الأخرى في ظلها.

وبدءاً من نهاية حزيران ٢٠٠٤ لم يعد العراق، من الناحية القانونية، تحت الاحتلال وسميت حكومة عام ٢٠٠٥ منتخبة، وبعد الاستفتاء على الدستور والانـتـخـاب الـثـاني سميت الحكومة في قـرارات مجلس الأمـن منتخبة ودستورية.

أما القوات الأجنبية في العراق فتجدد ولايتها بطلب من الحكومة العراقية وذلك لتأكيد استقلال وسيادة العراق في نصوص القرارات.

ودأب مجلس الأمن على تجديد ولاية القوات متعددة الجنسيات استجابة لطلب رئيس الوزراء في قرارات،تصدر تحت الفصل السابع الى نهاية السنة اللاحقة.

ويذكر في نصوصها حق حكومة العراق مراجعة وجود تلك القوات في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران من السنة المعنية، ويمكن للحكومة ان تنهي الولاية في موعد مبكر وتتخذ، عادة، تلك القرارات بالإجماع.

في آب/٢٠٠٧ تم تجديد عمل بعثة الأمم المتحدة في العراق، وفي ١٨/ كانـون الأول من العـام نفسه مددت ولايـة الـقـوات مـتـعـددة الجنسيات للمرة الأخيرة وتقرر إنهاء عمل لجنة التحقق والتفتيش UNMOVIC وعمل منظمة الطاقة الذرية IAEA في التحقق من الأنشطة النووية ذات الاستخدامات العسكرية.

وإضافة على رسالة الحكومة العراقية نظر المجلس في رسالة من خارجية الـولايـات المتحدة الأمريكيـة تؤكد استعداد القوات متعددة الجنسيات للالتزامات التي بينها قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ عام ٢٠٠٤.

وحق الشعب العراقي ليختار، وبحرية تامة، مستقبله السياسي والسيطرة على مـوارده الوطنية، ورحب أيضاً بجهود الحكومة ودورها في بناء عراق اتحـادي ديمقراطي تعـددي وموحد حيث تحترم حقوق الإنسان كاملة فيه، ودورها الحيوي في تشجيع الحوار الوطني والمصالحة في سعيها نحو رفض الطائفية بالكامل.

وأكد أيضاً التزامات الدول الأعضاء تحت الـقـرار ١٦١٨ في عـام ٢٠٠٥ والقرارات الأخرى والاتفاقات الدولية ذات الصلة، في التصدي لأنشطة الإرهـاب في الـعـراق ومنـه وضد مواطنيه.

وطلب رئيس الوزراء تأكيد مسؤولية العراق على قواته المسلحة وتجهيز المعدات ومسؤوليته أيضاً على قيادتها والسيطرة عليها.

وأشاد القرار بدور بعثة الأمم المتحدة للمساعدة (UNAMI)، التي أسست في ١٤/آب/٢٠٠٣، والعهد الدولي في نصوص القرار رقم ١٨٥٩ عام٢٠٠٨ لاحظ مجلس الأمن التقدم في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد، في الوقت الذي يعترف باستمرار حاجة العراق الى الدعم الدولي لدفع الوضع الأمني قدماً.

اعـترف مجلس الأمـن بـأن تطورات ايجابية حدثت في العراق وان الوضع الآن يختلف تماماً عما كان عليه الحال عند اتخاذ القرار رقم ٦٦١ (١٩٩٠).

وقرر المجلس في الفقرة ٥ من القرار مراجعة قرارات مجلس الأمن المتخذة بشأن العراق وطلب من الأمين العام ان يقدم، وبعد التشاور مع العراق، تقريراً عن الحقائق ذات الصلة بالإجراءات الضرورية التي يتخذها المجلس كي يحرز العراق مكانة مساوية لتلك التي كان يتمتع بها قبل فرض تلك القرارات، وهو ما يطلق عليه إخراج العراق من الفصل السابع، وأكد ان ولاية القوات متعددة الجنسيات سوف تنتهي في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.

واعـد التـقـريـر فعـلاً واشـتـركـت عشر جهات مختلفة من الأمم المتحدة في انجازه وعرض على مجلس الأمن قبل منتصف عام ٢٠٠٩، وقد آن الأوان لمراجعة الملفات التي استحدثتها قرارات مجلس الأمـن والـعـمـل عـلـى إغلاقها بالعدل والإنصاف ومناشدة المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته تجاه الشعب العراقي ودولته.

❖ نائب محافظ البنك المركزي العراقي